

بداية مرحلة ونهاية أخرى الخليج يراجع نفسه



الثلاثاء 30 يونيو 2026 12:00 م

كتب: د خالد الجابر

د خالد الجابر

يشغل منصب المدير التنفيذي لمجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية في الدوحة

لم تكن المواجهة الأخيرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، مجرد جولة جديدة من الصراع في منطقة اعتادت الأزمات والحروب.

لقد أظهرت الأحداث أن المنطقة دخلت مرحلة جديدة تتجاوز مفاهيم الردع التقليدية والتحالفات الثنائية المؤقتة فالصواريخ الباليستية والطائرات المسييرة والهجمات السيبرانية لم تعد تهدد دولة بعينها، بل باتت قادرة على التأثير في الأمن الجماعي للمنطقة بأسرها.

كما أثبتت الحرب أن أي تصعيد واسع النطاق يمكن أن ينعكس فوراً على أسواق الطاقة العالمية، وحركة التجارة الدولية، واستقرار الاقتصادات الوطنية للدول العربية والإقليمية.

وفي مقالات سابقة، دعونا إلى ما يمكن تسميته بـ"الولادة الثانية" لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبر الانتقال من مرحلة التنسيق السياسي إلى مرحلة التكامل الإستراتيجي الشامل. أما اليوم، وبعد ما كشفت عنه الحرب من ثغرات في منظومة الأمن الإقليمي، فإن الحاجة لم تعد تقتصر على تطوير مجلس التعاون، بل باتت تتطلب التفكير في إنشاء إطار أمني أوسع، أو ما يمكن تسميته بـ"الناتو الإقليمي"، يضم دول الخليج إلى جانب الدول العربية والإقليمية الرئيسية القادرة على الإسهام في حماية الأمن الجماعي.

ولم يعد هذا المشروع خياراً سياسياً أو ترفاً إستراتيجياً، بل أصبح ضرورة وجودية تفرضها جغرافيا المخاطر، وتسارع التهديدات العابرة للحدود، والتحولت العميقة في بنية النظام الدولي.

ولعل الدرس الأبرز الذي خرجت به العواصم الإقليمية من هذه المواجهة يتمثل في أن أمن الشرق الأوسط لم يعد قابلاً للإدارة عبر سياسات وطنية منفردة أو ترتيبات أمنية مؤقتة، بل أصبح يتطلب منظومة دفاع جماعي أكثر مؤسسية، تقوم على توحيد الرؤية الإستراتيجية، وتكامل القدرات العسكرية والاستخباراتية والتكنولوجية، بما يضمن بناء قوة ردع جماعية قادرة على حماية الإقليم من التهديدات التقليدية وغير التقليدية، وصون استقراره في عالم يتجه باطراد نحو التكتلات والتحالفات الكبرى.

نهاية مرحلة وبداية أخرى

على مدى العقود الماضية، اعتمدت معظم دول المنطقة على مزيج من التحالفات الثنائية مع القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، إلى جانب بناء قدراتها الدفاعية الوطنية. بيد أن التحولات المتسارعة في النظام الدولي، وتغير أولويات القوى الكبرى، وتزايد التهديدات غير التقليدية، دفعت العديد من صناع القرار إلى إعادة النظر في هذا النموذج.

ففي عالم يشهد تنافساً متصاعداً بين الولايات المتحدة والصين، وانشغالا غربياً بملفات متعددة تمتد من أوكرانيا إلى المحيطين الهندي والهادئ، لم يعد من الواقعي افتراض أن الأمن الإقليمي سيظل مضموناً بالأليات القديمة نفسها. ولذلك بدأت تبرز قناعة متزايدة بأن المنطقة بحاجة إلى شراكة أمنية أكثر تماسكاً، قائمة على المصالح المشتركة والقدرات الذاتية، وليس فقط على المظلات الأمنية الخارجية.

في هذا السياق، عاد إلى الواجهة الحديث عن إمكانية بلورة إطار أمني إقليمي جديد، يضم دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب مصر والأردن والعراق، مع احتمالات لانضمام تركيا وباكستان إلى هذا الترتيب في مراحل متقدمة. فكرة "الناتو الشرق أوسطي" ليست جديدة، وقد طُرحت بأشكال مختلفة خلال العقود الماضية، إلا أن الظروف الحالية تبدو أكثر نضجا من أي وقت مضى. فالحرب الأخيرة كشفت حجم الترابط بين أمن الدول الإقليمية، وأظهرت أن التهديدات لم تعد محصورة داخل الحدود الوطنية.

كما أن العديد من الدول المعنية أصبحت تمتلك رؤية أكثر وضوحا حول أهمية التنسيق الأمني والعسكري والاقتصادي، ليس فقط لمواجهة المخاطر الحالية، وإنما أيضا لبناء منظومة استقرار طويلة الأمد.

إذا نظرنا إلى الدول المرشحة للمشاركة في مثل هذا المشروع، فإننا نجد أمامنا كتلة إستراتيجية تمتلك مقومات استثنائية.

فدول الخليج تمثل مركز الثقل الاقتصادي والطاقة العالمي، وتملك موارد مالية ضخمة وقدرات متزايدة في مجالات التكنولوجيا والدفاع. أما مصر فتبقى صاحبة أكبر قوة عسكرية عربية ومن أهم الفاعلين الجيوسياسيين في المنطقة، فيما يوفر الأردن خبرة أمنية واستخباراتية متقدمة اكتسبها عبر عقود من التعامل مع تحديات معقدة.

أما العراق، فرغم التحديات التي يواجهها، فإنه يشكل نقطة ارتكاز جغرافية وسياسية بين الخليج والمشرق العربي. وتضيف تركيا بعدا إستراتيجيا مهما من خلال صناعاتها الدفاعية المتطورة وقوتها العسكرية الكبيرة، بينما تمنح باكستان المشروع عمقا إستراتيجيا إضافيا بحكم قدراتها العسكرية وخبراتها الطويلة في مجالات الردع والأمن. وبجمع هذه القدرات، يصبح الحديث عن منظومة إقليمية مؤثرة أمرا واقعا وليس مجرد تصور نظري.

من الردع العسكري إلى الأمن الشامل

لكن نجاح أي مشروع إقليمي لن يتوقف على الجانب العسكري فقط. فالتجارب الدولية أثبتت أن التحالفات الأكثر استدامة هي تلك التي تبنى على مفهوم شامل للأمن.

فالتحديات التي تواجه الشرق الأوسط اليوم لا تقتصر على الصواريخ والطائرات المسيرة. هناك أيضا تهديدات الأمن السيبراني، وأمن الطاقة، وأمن المياه، وحماية الممرات البحرية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي قد تكون في بعض الأحيان أكثر خطورة من التهديدات العسكرية المباشرة.

ومن هنا فإن أي ناتو إقليمي محتمل يجب أن يتجاوز مفهوم الأتحاف العسكرية التقليدية، ليصبح منصة للتنسيق الإستراتيجي الشامل بين الدول الأعضاء. ورغم جاذبية الفكرة، فإن الطريق نحو إنشاء مثل هذا التحالف لن يكون سهلا.

فالدول المرشحة للمشاركة لا تتفق دائما في رؤيتها للأولويات الأمنية أو لطبيعة التهديدات التي تواجهها. كما أن هناك ملفات إقليمية معقدة لا تزال محل تباين في المواقف، كذلك فإن إشراك قوى إقليمية كبيرة مثل تركيا وباكستان يتطلب صياغة توازنات دقيقة تضمن تحقيق المصالح المشتركة دون أن تتحول المنظومة إلى ساحة تنافس بين أعضائها.

والأهم من ذلك كله أن أي تحالف لا يمكن أن ينجح إذا تأسس على رد فعل مؤقت تجاه أزمة معينة. فالمؤسسات الأمنية الكبرى لا تُبنى تحت ضغط الأحداث، وإنما عبر رؤية إستراتيجية طويلة المدى تقوم على الثقة المتبادلة، وتوزيع الأدوار، والمسؤوليات بصورة واضحة.

ومع ذلك، فإن اللحظة الحالية قد تكون الأكثر ملاءمة منذ عقود لإطلاق مشروع شراكة إقليمية حقيقية.

فالعديد من دول المنطقة تشهد تحولات اقتصادية وتنموية كبرى، وتسعى إلى توفير بيئة مستقرة لجذب الاستثمارات وتنفيذ المشاريع العملاقة. كما أن تكلفة الحروب والصراعات أصبحت مرتفعة إلى درجة تجعل الاستقرار مصلحة مشتركة للجميع.

إضافة إلى ذلك، فإن التطورات الأخيرة دفعت العديد من العواصم إلى إدراك أن أمنها الوطني لم يعد منفصلا عن أمن جيرانها، وأن مواجهة التحديات الكبرى تتطلب تنسيقا مؤسسيا دائما وليس مجرد تعاون ظرفي.

شرق أوسط جديد أم فرصة ضائعة؟

أن الشرق الأوسط يقف أمام مفترق طرق تاريخي. فإذا أن تستفيد الدول المؤثرة من هذه اللحظة لإعادة بناء منظومة أمنية إقليمية قادرة على حماية الاستقرار وصناعة التوازن، وإما أن تعود المنطقة إلى دوامة الاستقطابات والصراعات التي استنزفت طاقاتها لعقود.

والحديث عن ناتو إقليمي لم يعد مجرد فكرة سياسية أو عنوانا إعلاميا جذابا، بل أصبح انعكاسا لحاجة حقيقية فرضتها التحولات الجيوسياسية الكبرى. وإذا نجحت الدول المعنية في تجاوز خلافاتها وبناء شراكة قائمة على المصالح المشتركة والرؤية الإستراتيجية الموحدة، فقد يشهد الشرق الأوسط ولادة نظام إقليمي جديد يضع حدا لعقود من التحديات الأمنية ويؤسس لمرحلة أكثر استقرارا وتوازنا.

لذلك، فإن السؤال الحقيقي لم يعد: هل تحتاج المنطقة إلى ناتو إقليمي؟ بل أصبح: كم حربا أخرى يجب أن تقع حتى تدرك العواصم الإقليمية أن الأمن الجماعي لم يعد خيارا سياسيا، بل شرطا لبقاء الدولة نفسها؟ فالتاريخ لا ينتظر المترددين، والجغرافيا لا ترحم الدول التي تعجز عن حماية نفسها، والفرغ الإستراتيجي لا يبقى فارغا إلا في الكتب، أما في الواقع فيملؤه دائما من يملك القوة والإرادة.

